البرلمان الأردني النموذجي

2025-2026

نريد مستقبلا مشرقا تعزز فيه أمننا واستقرارنا، ونمضي خلاله
في مسيرة البناء إلى آفاق أوسع من التميز والإنجاز والإبداع

مقولة عن جلالة الملك عبدالله الثاني

اسم المجلس: مجلس حقوق الطفل

اسم الرئيس: فرح قرباع

الموضوع: حماية الأطفال من العنف والاستغلال، وضمان حقوقهم في عصر التكنولوجيا

مرحبًا بكم جميعًا،

أنا رئيسة مجلس حقوق الطفل، ويسعدني أن أرحب بكم في هذا اللقاء الذي يهدف إلى مناقشة واحدة من أكثر القضايا إلحاحاً في عصرنا الحالي، وهي حماية الأطفال من العنف والاستغلال وضمان حقوقهم في ظل التطور التكنولوجي المتسارع.

إن اجتماعنا اليوم فرصة ثمينة للتباحث حول السبل الكفيلة بتهيئة بيئة آمنة لأطفالنا، تحميهم من المخاطر التي قد تنجم عن سوء استخدام التكنولوجيا، وتضمن لهم في الوقت ذاته الاستفادة من الفرص الهائلة التي يتيحها العالم الرقمي في مجالات التعليم والتواصل وتنمية المهارات.

إن موضوعنا اليوم لا يتعلق فقط بالحماية من التهديدات المباشرة، بل يمتد ليشمل ترسيخ قيم حقوق الطفل، وتعزيز وعي الأسرة والمجتمع بدورهم الأساسي في صون كرامة الأطفال، وحمايتهم من أي استغلال جسدي أو نفسي أو رقمي.

فالأطفال ليسوا مجرد مستخدمين للتكنولوجيا، بل هم مواطنو المستقبل الذين ينبغي علينا أن نوفر لهم كل الضمانات للنمو بأمان وعدالة وإنصاف.

آمل أن يكون اجتماعنا اليوم نقطة انطلاق نحو وضع رؤى وتوصيات عملية تساهم في بناء بيئة تكنولوجية أكثر أماناً، وتمكن أطفالنا من عيش طفولتهم بسلام، والانطلاق نحو مستقبل مشرق يليق بحقوقهم وكرامتهم.

تواجه مجتمعاتنا الأردنيّة تحديات مهمّة تتعلق بحماية الأطفال وضمان حقوقهم في ظل التطورات المتسارعة التي يشهدها عصر التكنولوجيا. فقد بات العنف بأشكاله المختلفة،

سواء الجسدي، النفسي أو الإلكتروني، يشكل تهديدًا مباشرًا لنمو الطفل السليم. كما أن الاستغلال الاقتصادي أو الرقمي للأطفال يُعد من أخطر الظواهر التي تستنزف قدراتهم وتحرمهم من فرص التعليم والحماية. ومن أبرز التحديات في هذا المجال:

أولاً: العنف الأسري والمجتمعي: رغم وجود قوانين وتشريعات، فما زال العديد من الأطفال يتعرضون لأشكال متعددة من العنف الجسدي والنفسي داخل الأسرة أو المدرسة. هذا العنف يترك آثارًا سلبية على صحتهم النفسية والجسدية ويعيق نموهم السليم.

ثانيًا: الاستغلال الاقتصادي و عمالة الأطفال: تعد عمالة الأطفال من أبرز صور الاستغلال التي تهدد حقوقهم الأساسية، إذ يضطر العديد منهم للعمل في مهن شاقة وغير آمنة بسبب الأوضاع الاقتصادية الصعبة للأسر خصوصا الأسر ذات الدخل المحدود. مما يحرمهم من حقهم في التعليم ويعرضهم للاستغلال.

ثالثًا: المخاطر الرقمية: في عصر التكنولوجيا مع توسع استخدام الإنترنت، يواجه الأطفال مخاطر عديدة أبرزها التنمر الإلكتروني، خطاب الكراهية، والمحتوى العنيف الذي قد يحرض على إيذاء النفس أو التجنيد من قبل جماعات متطرفة. إضافة إلى ذلك، يعرض جمع البيانات من قبل شركات التكنولوجيا خصوصية الأطفال للخطر، بينما يؤدي الإفراط في استخدام الشاشات إلى آثار سلبية على صحتهم ونموهم النفسي والاجتماعي، ويزيد من احتمالية العزلة والضعف في مهارات التواصل الواقعي.

رابعًا:ضعف الوعي الاجتماعي: يعد ضعف الوعي من أبرز العوائق أمام حماية الأطفال، حيث لا تدرك بعض الأسر حجم المخاطر التي قد يتعرض لها أبناؤها سواء في البيت أو عبر الإنترنت. كما أن المواقف الاجتماعية السائدة أحيانًا تتسامح مع العنف الأسري أو العقاب البدني، مما يرسخ ثقافة التطبيع للعنف. إضافة إلى ذلك، يفتقر الكثير من الآباء والمعلمين إلى المعرفة الكافية بكيفية التعامل مع التنمر الإلكتروني أو الاستخدام الآمن للتكنولوجيا. وهذا يجعل نشر التوعية عبر المدارس والإعلام والمجتمع المدني ضرورة أساسية لتعزيز حماية الأطفال وضمان بيئة آمنة لهم.

الإحصائيات:

تشير تقارير اليونيسف إلى أن ما يقارب 74.6% من الأطفال في العينة الوطنية في الفئة العمرية 8- 17 عاماً تعرضوا لشكل واحد على الأقل من أشكال العنف الجسدي في حياتهم و 58.3% من الأطفال في العينة الوطنية في الفئة العمرية 8- 17 عاماً تعرضوا لشكل واحد على الأقل من أشكال العنف النفسي في حياتهم.

حسب تقارير منظمة العمل الدولية تقدر نسبة عمالة الأطفال في الأردن بحوالي 1.9% من مجموع الأطفال (10–17 سنة)، أي ما يقارب 70 ألف طفل وفق آخر الإحصاءات. وتنتشر هذه الظاهرة خصوصًا بين الأسر الفقيرة، حيث يُدفَع الطفل للعمل في قطاعات مثل الزراعة أو الورش الصغيرة لتأمين دخل إضافي. هذا يعرضهم لمخاطر صحية ويؤثر سلبًا على تعليمهم ونموهم الطبيعي، مما يكرّس دائرة الفقر ويضعف فرصهم المستقبلية.

كشفت الدراسة، التي أطلقتها المؤسسة بالتزامن مع اليوم العالمي لحقوق الطفل المصادف للعشرين من الشهر الجاري، عن فجوة كبيرة في وعي الأهالي حول تعرض أطفالهم للعنف الرقمي، حيث أن نحو 75% من أولياء الأمور الذين أفاد أبناؤهم بتعرضهم للعنف الرقمي لم يكونوا على دراية مسبقة بذلك ،مما يبرز الحاجة الماسة لتعزيز التوعية الأسرية وبرامج الحماية الرقمية للأطفال.

الأسئلة:

- ما هي أبرز أشكال العنف التي يواجهها الأطفال في الأردن، وكيف يمكن معالجتها بشكل جذري؟

- كيف يمكن مواجهة ظاهرة عمالة الأطفال وضمان حقهم في التعليم والحياة الكريمة؟

- ما السياسات التي ينبغي تطويرها لحماية الأطفال من التنمر الإلكتروني والاستغلال عبر الإنترنت؟

- كيف يمكن للأسرة والمدرسة أن تلعب دورًا محوريًا في تعزيز الوعي باستخدام التكنولوجيا الآمن للأطفال؟

- ما دور المجتمع المدني والمؤسسات الدولية في بناء برامج وقائية لحماية الأطفال من العنف التقليدي والرقمي؟

- كيف يمكن معالجة ضعف الوعي الاجتماعي لدى الأسر والمجتمع حول مخاطر العنف الرقمي وآثاره على الأطفال؟